

اريد ان اللفظ المنقول اذا اراد الاحتمال بمعنى فقد ينقل ذهنه الى المراد منه فيجعل
لفظ المراد في اللزوم كقولك رايته بجرايشا فليس كقولك وقد ينقل ذهنه
الى استعمال اللزوم مراداً به كقولك كثير للرباد مراد الكثرة فان اردت
استعمال ذهن السامع بالحال بالعكس فالاستعمال في المثال الاول من اللزوم
الى اللزوم وفي المثال الثاني من اللزوم الى اللزوم فظهر ان الجائز يحصل
تارة في الاستعمال من اللزوم الى اللزوم وتارة بالعكس كقول العرب عينا
عينا فنطلق اللزوم على اللزوم واطرقت اسما نباتا فنطلق اللزوم على اللزوم
وبدله على ذلك ان من علة فانت الجائز اطلاق السبب على السبب والتعريف
لان من السكك جعل الاستعمال في الجائز اطلاق اللزوم الى اللزوم نظر الى انك
انما قلت اطرقت اسما نباتا فان كانت كانه لا للفظ لانه باعتبار
مسار واد صار لزوماً وفي هذا الكلام مناشآت نذكرها في باب الجائز ان
سما اسبقاً ويلزم السكك ان يحصل الكناية ايضاً استعمالاً للزوم ولكنه
تارة نساها في اطلاق اللزوم على اللزوم في المسار وتارة يحقق واما الكناية
فكذلك لانها تغايرت الجائز لانه ليس فيها استعمال الاستعمال الذي
فقط وان اردت ذهن المتكلم فالمكلم اذا اراد اعادة الكلام استعمل ذهنه الى
وهو كقول الرباد فاحتمل يستفاد منه لزومه والسامع اذا سمع اللزوم
استعمل ذهنه الى اللزوم فالاستعمال فيها يجب المتكلم من الاحتمال بالزوم
الى الاحتمال باللزوم بحسب السامع من فهم اللزوم اليهم اللزوم هذا احد
شبهها وهو الذي ذكره الناس وقد يقال في الجائز تنقسم الى قسمين فربما يعبر
فيها بالزوم واربين الاستعمال فيه استنفاد لان من كقولك نزل الغيث
ثم يد اذ ان اللفظ محض ومنه قوله فحق فلما جهنم اسر جمالاته انهم
اذا اذ ان اللفظ محض بل فاداة لازمه وهو ان ينسب ان يحجز به واولها
وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم الزم صاحب القصر بالمالكية انما هو كونه
المخاطب مع النبي صلى الله عليه وسلم واعلم ان قولنا اطلاق اللزوم على اللزوم
وجه على عبارة النعم وهو في حقيقته لان اذا قلت مراتب اسد الكلام لم يطلق اللزوم

على اللزوم لان اللزوم ذات الاسد ولا يماضي وهو يحتاجه والربى اطلقت
عليه الاسد نبت فانما اطلقت الاسم على ذاتها لان من نساها لانه اللفظ لم يطلق
لنوعه وانما لانه بل اطلقت لانه ما انتهى على لزوم الشيء بين اللزوم نساها
نعم ويطلق اللزوم على اللزوم في تحريفه كجاءني عدل ويحتمل لانه في قوله
ضيقه او كناية وكان ذلك عكسه ومن اشبهها اطرقت اسما نباتا فربما عينا
وكذا الكناية يعتبر فيها ما ذكرناه فيشامل وسياق تحقيق ذلك في كناية عن كسر
الكناية وانما جعلت ذكر هذا هنا للتيسير الذي ذكره المصنف ولان بين هذا الكان
وذلك ما ذكرناه لا يخطها التحقيق معناه انما تحريف هذا ليرجع الى شئ كلامهم
فقول المصنف اللفظ المراد لان ما وضع له جمان فان كانت فنية على مرادة
موضوعة كقولك مراتب اسد سمي بالنسب فان الربى فنية كانت على مرادة
اعادة للتحقيق والمراد باعادة اللزوم التي هي مورد التسمية المرادة الاعادة سواء
كانت متخرفة عن المرادة للاستعمال ام لا فان احد وجهيها هو الكناية اريد بها استعمال
اللفظ فيما وضع له لغيره مما وضع له فقد وجهها المرادة اللزوم الذي هو
عبر موضوع اللفظ اعادة الاستعمال وضمها الاخر وهو الجائز اريد به جيب
منه في استعماله واعادة واعلم ان المراد باللزوم هنا ليس بذكره للفظ
بل المراد اللزوم العرفي سواء كان عقلياً صفة ام عرضاً كما ان كونه كانه
ان المراد اللزوم العرفي ولو عرفنا المراد باللزوم العارض والمزوم والعروض وان
شئت فقلت اللزوم التابع والمزوم المتبوع هي ان اعتبر هذا اللزوم المتبوع
فان الامر لا ينقل اليه من اللفظ انما ينقل من اللزوم المتبوع قال
في العتاج او الاخص وفيه نظر فان اللزوم لو كان لخص من اللزوم لو وجد
للمزوم دون اللزوم وهو محال وجواب عن الكاشي بان ذلك لا يتحقق في اللزوم
العقل اما اللزوم اللفظي فكذلك فلا يتحقق ان يوجد في اللزوم دون اللزوم
وتحس هنا انما نريد اللزوم اللفظي مطلقاً فلت سيجل ان يكون اللزوم
الخص سواء كان عقلياً ام لفظياً لان اللفظ كيف يرتبط بالمراد منه وهو
لانه فيقول لزمه امره او غيره فاذا كان في اللفظ اخص من غيره استعمال